التحديات الاجتماعية التى تواجه العالم الإسلامى

فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / نبيل السمالوطى (★)

ينطلق هذا التقرير من حقيقة مؤداها أن العقيدة والوعى والسلوك الإسلامى الصحيح هو المدخل إلى صنع الحضارة والتقدم وبناء المجتمع القوى القادر على تنوير الإنسان وتصدير التقدم الصحيح قيميا وماديا إلى كل أنحاء العالم . وفى المقابل فإن التحدى الأكبر أمام العالم الإسلامى هو تغييب هذه العقيدة وذلك الوعى ، بل وتزييفه ، وبالتالى الابتعاد عن المسلك الإسلامى فى الاقتصاد والسياسة وصناعة العلم والإنتاج الفكرى وما ينجم عنه من تطبيقات تقنية وهذا الغياب للعقيدة والوعى والسلوك الإسلامى الصحيح هو الذى أدى إلى التبعية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للشرق والغرب ، وهو الذى أذكى نيران الخلافات والصراعات المذهبية والدينية والعرقية واللغوية والطبقية والفئوية داخل المجتمعات المسلمة ، وبينها وبين بعضها البعض ، وهو أيضا الذى أفرز كل جوانب التخلف الفكرى والسلوكى بما فى ذلك التطرف والإرهاب والعنف وإهدار حقوق الإنسان باسم الدين ، وهو الذى شوه صورة الإسلام والمسلمين أمام أعين المجتمعات المختلفة غربا وشرقا .

فالإسلام هو الذى حول البدو المتصارعين رعاة الشاة والإبل إلى صناع حضارة وفكر وتقدم علمى وتقنى واقتصادى واجتماعى وسياسى ، والإسلام هو البداية الحقيقية لتاريخ حقوق الإنسان ، وتاريخ ميلاد الديمقراطية الرشيدة والحوار الفكرى البناء واحترام الرأى الآخر ، واحترام التعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية فى إطار معيارية وقيم عليا سامية تنظر إلى الإنسان كإنسان بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه ومركزه الاجتماعى والاقتصادى ، تنظر إليه على أنه بنيان الله وخليفته فى الأرض ، وملعون من حاول هدم بنيان الله بنص حديث رسولنا عليه السلام . فالإسلام هو الذى أعلى من قيمة الإنسان الذى هو خلق الله ، كرمه ونفخ فيه من روحه وعلمه الأسماء كلها وأسجد له الملائكة وخلق له ما فى الأرض جميعا ، وكلفه برسالة كبرى هى العبادة بمفهومها الواسع الذى يتعدى

★ - أستاذ ورئيس قسم الاجتماع - جامعة الأزهر

الفرائض إلى عمارة الأرض ﴿ **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** ﴾ «هود» وإلى التعارف بين الشعوب والقبائل لصالح الإنسان وتحضره وتقدمه ورقيه ﴿ **يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا** ﴾ . فهذه التعددية التي أرادها الله بين الشعوب والقبائل والجماعات ليست مدعاة للصراع والقمار والحروب وإنما لخير الإنسان وللتعاون على البر والتقوى ، ولبناء المجتمع الأقوى ، وليس القوى فحسب ، الأقوى عقيدة وقيما وفكرا وعلما واقتصادا وسياسة واجتماعيا وتقنية .. الأقوى روحياً ومادياً ، لأنه مجتمع لم يخلق لمجرد الاستمتاع - وإن كان الاستمتاع وارداً ومرغوبا فيه في إطار المعيارية والقيمية وأحكام الشرع - وإنما لأداء رسالة عالمية هي نشر الحق والعدل والإخاء والمحبة وتحرير الإنسان من العبودية بكافة أشكالها ، ومن التبعية والاستعباد ، فالترجمة الاجتماعية لرسالة الإسلام اجتماعيا ، هي تحقيق الرحمة والأخاء والعدل في إطار من الحرية الشخصية . فلا إكراه في الدين ، ولا إكراه في العقيدة ، ولا إكراه في الفكر والسلوك والعمل والتجمع ... كل ذلك في إطار معيارية تحقق العدالة وتمنع الاعتداء بكل صوره وأشكاله ، أي اعتداء على أي إنسان ، مطلق إنسان مسلم أو غير مسلم ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في هذا كثيرة جدا . ويكفي هنا أن نشير إلى أن قتل النفس الواحدة بغير حق يعادل في الجرم والانحراف الجسيم قتل الناس جميعا ، يقول تعالى : ﴿ **أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا** ﴾ « المائدة » .

فالتحدي الأكبر داخل المجتمعات الإسلامية هو تغييب الوعي الإسلامي والابتعاد عن المنهجية الإسلامية فكرا وسلوكا ، وهذا ما أوقع المسلمين في دائرة التخلف الخبيثة ، ودائرة التبعية البغيضة ، ودائرة الصراع المدمر بين بعضهم البعض وبينهم وبين الآخر أيا كان هذا الآخر أوروبيا أو أمريكيا ، شرقيا أو غربيا .

والتشخيص العلمي التاريخي لأسباب هذا التغييب تقتضي الاستعانة بكل أصحاب التخصصات العلمية من المخلصين لدينهم ، سواء من المؤرخين أو الاقتصاديين أو المشتغلين بالعلوم السياسية ، وتاريخ العلم والعلماء والاجتماعيين والمتخصصين في العلوم الشرعية . وسوف نجد أن هذا التشخيص يلقى بالتبعة على عوامل داخلية ، وعوامل خارجية ، عوامل تربوية واقتصادية واجتماعية ، ومناخ عالمي ، ومصالح شخصية

وتوجهات استغلالية واحتكارية واستعمارية تقودها جماعات معادية للإسلام لها هوياتها المتعددة . ولعل المشكلة أن هذه الجماعات هى التى تسيطر حاليا على المقدرات الاستراتيجية على مستوى العالم ، والمقدرات الاقتصادية فى عالم المال والصناعة والزراعة والتجارة والأعمال ، والمقدرات الإعلامية فى عالم صناعة الفكر والرأى وتكوين الاتجاهات وتشكيل السلوكيات وتعبئة الطاقات .

وإذا كانت الحضارة الإسلامية فى عصورها الزاهرة هى التى أخرجت العالم من الظلمات إلى النور، فإننا يجب ألا نغرق فى الحديث عن الماضى بإنجازاته بحيث ينسينا الحاضر بمتغيراته . ووظيفة العودة إلى الماضى أن تستخلص مبادئ فلسفة التاريخ ومحركات التغير الاجتماعى ، ومقومات صنع الحضارة والتقدم وأهمية بناء الإنسان الذى هو وسيلة البناء والتنمية وغايتها ، حتى نعيد للمجتمعات الإسلامية سيرتها الأولى فى إطار متغيرات العصر .

كذلك فإننا نحذر فى هذه الورقة من الإفراط فى ممارسة النقد الذاتى بشكل يصل بنا إلى حد جلد الذات ، وجلد التاريخ ، وجلد عقل وفكر المسلمين . فالنقد يجب أن يوظف فى خدمة تشخيص سبب انهيار الحضارة الإسلامية وعوامل نهضة ونمو الأمم والمجتمعات ، وتجنب السلبيات التى هوت بالمجتمعات الإسلامية إلى هذه الدرجة من الدونية والهوان التى تعيشها اليوم .

ونحذر فى هذه الورقة من إصدار التعميمات والأحكام دون دراسة علمية نقدية موضوعية مقارنة ، ونحذر من التشرزم المذهبى أو الأيديولوچى ، ومن الانقسامات والتيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين سلفية وتجديدية وعروبية ووحدوية وقومية واشتراكية وليبرالية ... الخ .

فلا مانع من الاستفادة بكل التيارات فى مجال التشخيص ورسم السياسات والعمل الاجتماعى ، بشرط توظيفها فى خدمة مواجهة التحديات التى تواجه المجتمعات المسلمة اليوم ، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها ، والانفتاح الفكرى والتفاعل مع ثقافة الغير هو أخص خصوصيات الفكر الإسلامى فى ضوء معياريته فى القبول أو الرفض .

والتحدى الأكبر الذى يواجه العالم الإسلامى هو كيفية إعادة العقيدة والقيم والسلوكيات الإسلامية لدى المسلمين إلى نقائها وحقيقتها البسيطة السمحة التى تعد التفكير فريضة إسلامية ، فطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، والتى تعد نهضة المجتمع وتنميته بشكل شمولى اقتصاديا واجتماعيا فريضة وفرض كفاية ، وتستلزم أن يكون المجتمع المسلم هو الأقوى ماديا إلى جانب قوته الإيمانية ، بل أن هذه القوة المادية مشتقة من القوة الإيمانية ومحققة لرسالة الإنسان والمجتمع على وجه الأرض. يقول تعالى : ﴿ واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم.. الآية ﴾ هذه القوة المرهبة . والبعيدة تماما عن كونها إرهابية - هى لتحقيق ونشر الحق والعدل ونشر الدعوة والدفاع عن النفس وعن الإسلام وتأمين سبل الدعوة وردع أعداء الإسلام من العدوان على المسلمين والمجتمعات المسلمة .

التحدى الأعظم الذى يواجهه المسلمون ليس فقط فى عدم تمثلهم للإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا وسلوكا ، وليس فقط فى عدم انطلاقهم لنشر الإسلام وإقامة العدل والدفاع عن العدل والحرية وكرامة الإنسان انطلاقا من حقيقة عالمية الإسلام وعالمية الدعوة الإسلامية لكل الناس فى كل زمان ومكان ، ولكن التحدى هو محاولة إخضاع المسلمين للعولمة الثقافية والفكرية والسلوكية Globalization . والعولمة هنا يقصد بها التحديث Modernization طبقا للنموذج الغربى فى السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتماذج التفكير والفعل والحريات بالمفهوم الغربى . وهذا هو المقصود بكلمة التغريب Westernization . وهذه العولمة تستهدف فصل الدين عن الواقع الاجتماعى ، وقياس كل الأمور بالمقاييس المادية ، والتوحيد بين كل ما هو غيبى وما هو خرافى ، وسيادة النزعات الفردية والمنافسة غير المنضبطة وفصل المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن كل ما هو أخلاقى أو دينى .

هذه الاتجاهات نحو علمنة ثقافة إنسان العالم الثالث بما فيها المجتمعات الإسلامية تعنى قلب الأوضاع فبدلا من انطلاق المسلمين يبشرون بالقيم الدينية والأخلاقية وينشرون العدالة ويدافعون عن الإنسان الذى كرمه الله ويحققون الإخاء والرحمة وتحرير الإنسان ويؤمنون سبل الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة ، وينشئون المجتمع الأقوى صناعة وزارعة وتجارة وفى مجال البحث العلمى والتقنية والنظم أى الأقوى مادياً على مستوى العصر ومتغيراته الذى ييسر لهم تحقيق رسالة الإنسان والمجتمع المسلم على وجه

الأرض ، بدلاً من هذا نجد أن أجهزة الإعلام والقوى الاقتصادية العالمية والنظم السياسية الغربية جنباً إلى جنب مع الغفلة الداخلة داخل المجتمعات الإسلامية تحاول أن تجهز على البقية الباقية من الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً وسلوكاً داخل المجتمعات الإسلامية وتبشر بالعلمانية . وهذه التعبئة التى تحشدها المجتمعات الغربية هى محاولة لتكريس التبعية والتخلف داخل المجتمعات الإسلامية .

ويساعد الغرب فى نشر عولمة الثقافة والفكر ونماذج السلوك الثورة الهائلة فى الاتصالات وتملكها ناصية البحث العلمى والتكنولوجيا والاقتصاد من خلال سيادة الرأسمالية ونمو الشركات الكوكبية أو عابرة القارات متعددة الجنسيات (*) .

أحد التحديات الكبرى التى تواجهها المجتمعات الإسلامية هى فقدان الدولة سيطرتها على الكثير من مقدرات أبنائها فى عصر ثورة الاتصالات والمواصلات التى أفقدت الدول الكثير من جوانب السيادة وإمكانية التحكم فيما يشاهده ويسمعه ويقرؤه أبنائها ، وفى عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وفى عصر تراجع مكانة الدولة فى النظام العالمى الجديد لصالح ما يمكن أن يطلق عليه أيديولوجية السوق ، وفى ظل احتكار دول قليلة للمعرفة والتقنيات المتقدمة إلى جانب احتكار الخبرة ورأس المال . كل ذلك يمثل تحدياً ضخماً أمام المجتمعات الإسلامية المتخلفة المحتاجة إلى علم وخبرة ومعرفة وتقنية الغرب ورؤوس أمواله التى يتحكم فيها البنك الدولى والمؤسسات الاقتصادية الغربية وغالبيتها بيد أناس معادين للإسلام .

أن نهضة المجتمع المسلم تتطلب إعادة بناء الإنسان فيها حيث يتمثل عقيدة الإسلام الصحيحة البعيدة عن التعصب والتزمت والتطرف وقيمة وأحكامه وأخلاقه ويترجمها فى سلوكياته فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والتطبيقية ... الخ ، والتحدى هنا كيف يتسنى لهذه المجتمعات تحقيق هذه التربية التى تفرز هذه الرؤية

(*) راجع بحث إسماعيل صبرى عبد الله المقدم لندوة " الكويت فى الفكر العربى وأستشراف المستقبل للكويت - فى نوفمبر ١٩٩٧ أن هناك حوالى ٣٠ ألف شركة كوكبية فى العالم أهمها ٥٠٠ شركة إجمالى إيردها كما ذكرت مجلة (فرشن) فى يوليو ١٩٩٧ عام ١٩٩٦ بلغ إحدى عشر ترليونا وأربعمائة وخمسة وثلاثون مليارا من الدولارات . ٤٧٢ منها فى دول الشمال المتقدم و٢٨ فى دول الجنوب المتخلف هذه الشركات هى التى تتحكم تماماً فى اقتصاديات العالم ومقدرا ته المالية وبالتالى تحقق العولمة على حساب سيادة الدول وآمالها الوطنية وخصوصيتها الثقافية .

لدى أبنائها «نظرة الإسلام إلى الوجود والمعرفة والقيم ، وإلى الحياة والكون والإنسان . .» فى ظل القيود الثقيلة والضغوط المتزايدة والتى تفرضها التبعية الاقتصادية والعلمية والتقنية للغرب ، فى عصر الشركات العملاقة والمؤسسات الاقتصادية الغربية الضاغطة والمسيطرة . وفى ظل تملك الغرب لكل وسائل التقدم العلمى والمعلوماتى والاقتصادى والتقنى وفى ظل حاجتنا إليهم وتبعيتنا لهم مادياً أو اقتصادياً .

أن العولمة أو محاولة فرض نماذج التفكير والقيم والأخلاقيات والسلوكيات والنظم والعلاقات السائدة فى الغرب على إنسان العالم الثالث خطر كبير على مستقبل المجتمعات الإسلامية وهو لا يقل خطورة عن التبعية الاقتصادية بل هو أشد . وإذا كانت هناك نظريات حديثة فى التنمية توضح إمكانية التنمية فى ظل التبعية وإمكانية التحول من دول هامشية إلى شبه هامشية إلى دول مركز كما حدث فى تجارب بعض النمور الأسيويه ، فهل يمكن تحقيق وممارسة الصياغة الإسلامية لإنسان مجتمعاتنا فى ظل تزايد ثورة الاتصالات والضغوط الاقتصادية والسياسة الغربية ، أو تزايد مد العولمة بجميع جوانبها ، لا شك أن هذا ممكن وسوف تتحقق بإذن الله، فلنفكر كثيراً وعميقاً فى الوسائل والآليات والسياسات والخطط والبرامج لتحقيق ذلك . وبشكل عام فأننا بحاجة إلى تحقيق مراحل أربعة .

الأولى : إعادة قراءة التراث الإسلامى بشكل منهجى ونقدى حتى ننفذ إلى عمق الإسلام ومنهجيته فى تخليصنا مما نعانيه من أزمات وإشكاليات .

الثانية : دراسة واقع المجتمعات الإسلامية اليوم بمنهجيه موضوعية للتعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية فيها وتشخيص عوامل التأزم داخلها فى إطار العلاقات الدولية المعاصرة وصيغة القوى المسيطرة عالمياً واتجاهاتها نحو واقع مستقبل هذه المجتمعات .

الثالثة : الاستفادة من كل علوم وتقنيات العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية فى بناء الإنسان والتعليم والترنية وتغير الاتجاهات والسلوكيات .

الرابعة : محاولة استشراف المستقبل فى ضوء الفهم الواعى للإسلام عقيدة وشريعة، والفهم الواعى لعوامل تأزم مجتمعات ، والفهم الواعى لعوامل تقدم مجتمعات الغرب

ودراسة تجارب اجتياز الأزمات والتحولات إلى العملقة الاقتصادية خارج أوروبا مثل تجارب اليابان والصين والنمور الأسيوية .

كل هذا مع أخذ المتغيرات العالمية سياسية واقتصادية ومعلوماتية واتصالية فى الاعتبار .

أننا بحاجة إلى دراسة إمكانية الحفاظ على الهوية والذاتية الإسلامية ودعمها وتقويتها فى ظل النظام العالمى الجديد الذى هو فى طور تشكل الآن فى عصر ما يطلق علية العولمة . نحن بحاجة إلى تتبع آثار هذه العولمة (فى مجال الإعلام والاقتصاد وحرية التجارة والسوق والملكية ، وفى مجال السياسة وسيادة المنظمات العالمية ...) على قيم وسلوكيات إنسان المجتمعات الإسلامية وعلى نظم تلك المجتمعات . نحن بحاجة إلى دراسة العلاقة بين عالمية الإسلام ، وعولمة النظام العالمى الجديد لإبراز جوانب الاتفاق وجوانب التناقض والخروج بآليات تخفف من آثاره السلبية على قيم وسلوكيات ونظم المجتمعات الإسلامية .

أن العودة إلى تحقيق الهوية الإسلامية الصحيحة فى صورتها النقية لدى إنسان المجتمعات الإسلامية عقيدة وفكرا وقيما وسلوكا ، ومقاومة العولمة الغربية التى تسودها المادية الغاشمة وتستهدف هيمنة الدول الأقوى اقتصادياً - وهى قليلة - على أسواق وفكر وقيم وسلوكيات أبناء المجتمعات الغافلة من دول العالم الثالث ، أقول أن أعادة بناء الإنسان المسلم تتطلب تفاعل متغيرات عديدة كالاقتصاد (دعم قيم الإنجاز والإنتاج والعلم والإخلاص والحفاظ على الوقت ... والعمل على تشكيل تكتل اقتصادى إسلامى تحت أى مسمى كالسوق الإسلامية المشتركة أو أى مسمى آخر ، وتحقيق التكامل بين الموارد المادية والبشرية لدى الدول الإسلامية ، خاصة وإن هذا التكامل ممكن وتتوافر مقوماته فعلا ... الخ) والتعليم (إعادة بناء العملية وإعادة صياغة العملية التربوية من حيث إعداد المدرس والمقررات والمناهج والأنشطة وأجهزة صناعة الفكر والرأى كالمدارس والنوادى وأجهزة الإعلام ودور العبادة ... الخ) والسياسية (تحرير الإنسان وتحقيق المشاركة فى إتخاذ القرار وحرية الرأى والرأى الآخر وسيادة الديمقراطية أو الشورى اعتباراً من الأسرة ومجتمع الخبرة والمؤسسات غير الحكومية والحضانات والمدارس والجامعات ، حتى الأحزاب والمؤسسات الدستورية العليا كالحكومة والبرلمان ...) الخ .

هذه هى التحديات الاستراتيجية الكبرى أمام العالم الإسلامى لإعادة بناء الإنسان المسلم المتسلح بعقيدته وقيمه وفكره الصحيح ازاء الخالق والكون والحياة والمجتمع والإنسان ، والساعى لبناء مجتمعه القوى المتكامل مادياً ومعنوياً، والقادر على مواجهة كافة المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية . وهذا ما يستدعى بحوثاً متعمقة من خبراء ومتخصصين ولتحقيق هذا الهدف يجب مواجهة مجموعة متعددة من التحديات الأكثر تخصصاً نوجزها فيما يلى :

أولاً : التحديات التى تواجه الأسرة فى المجتمعات المسلمة وأساليب مواجهتها وأبرز هذه التحديات :

(أ) ضعف إمكانات الشباب وقصورها عن تكوين الأسرة ، مما يؤدى إلى عزوف الشباب عن الزواج وما يترتب على ذلك من مشكلات أخلاقية وقيمية ونفسية واجتماعيه واغتراب وضعف الولاء والانتماء للأمة . وهناك مشكلات سوء الاختيار للزواج ، الأمر الذى يتطلب ترشيد هذه العملية .

(ب) مشكلات الطفولة وما يتصل بها من قصور عملية التنشئة الإسلامية داخل الأسرة نتيجة انشغال الأبوين بالعمل خارج المنزل ، وتفكك الأسر ، وضعف الوعى الدينى والتربوى لدى الآباء ، والاعتماد شبه الكلى على الحضانات والمؤسسات التربوية .

- ويتصل بهذه النقطة إشكاليات توافر الحضانات المزودة بالإمكانات المادية والكوادر التربوية المؤهلة .

- ويثار هنا كذلك إشكالية إمكان استيعاب المدارس الابتدائية لكافة التلاميذ فى سن الإلزام ، ومدى توافر الإمكانات المادية والبشرية المؤهلة لتلك المدارس .

(جـ) إشكالية مستقبل المرأة المسلمة واستهدافها لعملية التغريب نتيجة لتعرضها للإعلام التغريبى المتنامى ، وما تتعرض له من صراع فى الأدوار والقيم نتيجة خروجها للعمل على حساب البيت ، وما يتصل بهذا من مشكلات الطلاق والتفكك الأسرى وضياع الأبناء وانحرافهم ، ولعل الأهم من هذا مفاهيم تحرير المرأة وحقوقها وواجباتها وعلاقتها بالرجل . فهل تدرك المرأة المسلمة موقف الدين من هذه الأمور ؟ وهل هى محصنة ضد محاولات التغريب وإخراجها من عفافها وكرامتها الذى كفلته لها الشريعة الإسلامية ؟ .

(د) مشكلات المراهقة ويتصل بما يتعرض له المراهق من التباين بين القول والعمل ، بين الواقع وما يتلقاه من توجيهات تربوية وأوامر دينية ، وافتقاد القدوة الصالحة داخل الأسر والتجمعات القرابية وتنظيمات العمل ، وفى أجهزة الأعلام .

ثانياً : التحديات التى تواجه الشباب فى المجتمع المسلم :

(أ) انتشار بطالة الخريجين ، سواء من الجامعيين أو ذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة ، مما ينشأ عنه العديد من صور الانحرافات التى تفرز مشكلات متعددة كالإدمان والانحراف الأخلاقى والتطرف والإرهاب والسرقة وشيوع الفواحش بمختلف ألوانها .

(ب) عدم توظيف طاقات الشباب الهائلة فى بناء وتنمية المجتمع وتركه نهباً للصراعات ، مما يؤدى إلى وقوعهم فريسة للأخطار والاتجاهات المضللة مثل عبادة الشيطان ... الخ .

(جـ) قصور الوعى الدينى لدى الشباب ، نتيجة لغياب التوجيه الدينى السليم داخل الأسرة وفى معظم المؤسسات التربوية والترفيهية « كالنوادى » وأجهزة الإعلام وعدم كفاية الجرعة الدينية التى يتعاطاها الشباب فى المدارس ، وعدم وجود هذه الجرعة المهمة فى الجامعات فى بعض المجتمعات الإسلامية . هذه الجرعة هى الحصانة الحقيقية ضد التطرف والعنف والإرهاب وكل صور الإنحراف .

(د) ضعف قدرات الشباب على ممارسة حقه الدينى والاجتماعى فى تكوين أسرة ، نتيجة الفقر، أو ضآلة الدخل وعدم توافر المسكن ، وصعوبة دخوله فى مشروعات خاصة إستثمارية مدرة للدخل نتيجة البيروقراطية التى لا تزال منتشرة حتى الآن .

(هـ) تعرض الشباب لعوامل التغريب الإعلامى الذى يلاحقه فى كافة الأجهزة الإعلامية مقروءة ومسموعة ومنظوره محليه وعالمية ، نتيجة انتشار الأطباق الفضائية والبث المباشر .

ثالثاً : إشكاليات الإسكان التى تتصل بما يلى :

(أ) عدم توافر المسكن الصحى الملائم لعديد من الأسر المسلمة نتيجة لارتفاع أسعار المسكن من ناحية ، وعدم توافر العدد الكافى من المساكن لمواجهة الزيادة السكانية .

(ب) انتشار العشوائيات داخل العديد من المدن الإسلامية نتيجة لعدة عوامل ، منها الهجرات غير المخططة من الريف إلى الحضر وفقر المهاجرين وعدم تأهيلهم ، وضعف

الوعى الاجتماعى الصحى بينهم ، وهذه العشوائيات هى مناطق متعفنة داخل المدن ، وهى التى تفرز التطرف والجريمة والانحراف الخلقى والإرهاب ، الأمر الذى يوجب مواجهتها بالتخطيط الإسكانى المنظم ، لاستيعاب سكان العشوائيات من جهة ، والعمل على تنمية الريف لوقف الهجرات غير المخططة إلى المدن من جهة أخرى .

رابعاً : إشكاليات التنمية والتى تتعدد صورها فتشمل :

(أ) التنمية البشرية من خلال الاهتمام المركز على التخطيط الجيد للمؤسسات التربوية والإعلامية والاجتماعية والترفيهية (النوادى والساحات الشعبية والمكتبات..الخ) .

(ب) التنمية الاقتصادية والتى تركز على الارتفاع بالمستوى إلتقنى فى الريف والحضر ، فى الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والسعى نحو التواصل الاقتصادى بين الدول الإسلامية بكل السبل وصولا إلى سوق إسلامية مشتركة .

(جـ) التركيز على التنمية الريفية من خلال التقنية الزراعية والصناعات الزراعية الصغيرة، ونشر النوادى الثقافية والرياضية والترفيهية ، والعمل على رفع المستوى الصحى الوقائى فى العلاج داخل الريف . وهذا يفترض توافر البنية الأساسية (الكهرباء والمياه والطرق والمؤسسات ... الخ) ، مع التركيز على الإرشاد الزراعى والتسويقى.

(د) التنمية الصحراوية خاصة وأن أغلب دول العالم الإسلامى بها مساحات شاسعة من الصحارى ، القابلة للاستثمار الزراعى والسكانى والصناعى . وهذا يثير قضايا متعددة مثل المجتمعات المستحدثة وتوطين البدو واستزراع الصحراء والتعدين والمياه. وهذا يتطلب جعل المناطق الصحراوية مناطق جذب سكانى استثمارى من الريف والحضر القديم مما يحقق التوازن السكانى فى الدول .

(هـ) الاهتمام بالتنمية الحضرية والتخطيط الواعى السليم للمدن سواء التقليدية أو الجديدة، بما يوفر فرص العمل وزيادة الاستثمار والارتفاع بمستوى الحياه الاجتماعية للمواطنين (حدائق ونوادى) .

خامساً : المشكلات التى تواجه الرعاية الاجتماعية لفئات متعددة من المجتمع مثل :

(أ) الرعاية الاجتماعية للطفولة التى يتوقع أن تتزايد على المستوى النسبى والمطلق فى المستقبل نظراً لتزايد عمليات الرعاية الصحية وتزايد عدد السكان .

(ب) الرعاية الاجتماعية للمسنين المتوقع زيادة نسبهم وعددهم نتيجة للارتفاع بالمستوى الصحى . وهذه الفئة تحتاج إلى مزيد من الرعاية نظراً لتحول العديد من الأسر الممتدة والمركبة إلى أسر نووية ، تضيق برعاية المسنين . هذا يلقى مزيداً من العبء على الحكومات والمؤسسات الخاصة لرعاية هذه الفئة ، لاسيما أن الإسلام يركز على قيمة وأهمية رعاية المسنين والاهتمام بهم .

(جـ) الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة مثل المعوقين ، وناقصى الأهلية والأحداث والجانحين ، والمتخلفين عقلياً وغيرهم . وذلك احتراما لآدميتهم من جهة ولتوظيفهم فى خدمة تنمية بلادهم وعدم إهدار طاقاتهم من جهة أخرى .

سادساً : المشكلات التى تتعلق بالجرائم التقليدية والحديثة المنظمة وغير المنظمة ، الظاهرة والخفية ، ذات المصدر الداخلى والممولة خارجياً ... الخ . وهذه يتصل بمعدلات الجرائم وتزايد عدد المجرمين ، وتوسيع نطاق الجريمة ، وظهور جرائم جديدة، مما يؤثر سلبا على التنمية والاستثمار المحلى والأجنبى ويشكل عامل قلق خطير للدولة والمواطنين . ولعل من أبرز الجرائم الوافدة الغريبة والبعيدة تماما عن ثقافة الإسلام المسلمين ، جرائم العنف والتطرف والإرهاب ... الخ .

سابعاً : إشكالية قصور العمل الأهلى أو غير الحكومى وضرورة العمل على تنمية وتطوير الأجهزة فى المؤسسات غير الحكومية ، باعتبارها أداه رئيسية للتنمية بكافة أبعادها ، فى ظل انتشار الخصخصة وحرية التجارة طبقاً لاتفاقية الجات العالمية هذا فضلاً عن أن هذه الأجهزة غير الحكومية يمكن أن يسهم بشكل فعال فى كافة مجالات التنمية التربوية والصحية والاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن هذه الأجهزة تدعم مبدأ المشاركة الشعبية والعمل الديمقراطى فى المجال التنموى . فالحكومة وحدها لم تعد القادرة على تحقيق التنمية فى كل مجالاتها على مستوى المجتمع أو الدولة .

ونحن بحاجة إلى إحياء تقاليدنا الإسلامية فى الوقف والصدقات الطوعية . كذلك فإن المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى آليات لتنظيم فريضة الزكاة لما تؤديه من دور مهم فى تكامل المجتمع وتنميته ومواجهة مشكلاته وأزماته . وهنا يمكن للمؤسسات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما فى هذا الصدد .

خطة عمل اللجنة

(لجنة التحديات الاجتماعية)

التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن القادم

أولاً : طرح تقرير اللجنة الذى يشمل :

(أ) التحديات الإستراتيجية

(ب) التحديات فى الحياة اليومية

ثانياً : عرض الورقتين على صفوة من المفكرين والأكاديميين لمناقشة ما جاء فيها وطرح أفكار وآراء وطرحات جديدة ، أو تعديل أو رفض أو تقويم ما جاء فيها والخروج بتوجهات جديدة وتوصيات محدده (ندوة اليوم الواحد)

ثالثاً : الخروج من الندوة بترشيحات لمستكتبين فى الموضوعات الكبرى ، من كبار المتخصصين ، والتعاقد معهم للكتابة فى موضوعات محددة .

رابعاً : إجراء بحث ميدانى حول رؤية المجتمع العلمى ورجل الشارع والسياسيين لأبرز أساليب وآليات مواجهة التحديات الاجتماعية التى تواجه المجتمعات الإسلامية فى القرن الواحد والعشرين ، ويستطلع البحث آراء :

(أ) كبار المفكرين وأساتذة جامعات .

(ب) كبار شخصيات سياسية (أحزاب ومواقع حكومية عليا) .

(جـ) شخصيات عادية من مستويات تعليمية ومهنية مختلفة .

خامساً : طرح مسابقات علمية بمكافأت مجزية للكتابة حول التحديات وأساليب مواجهتها ، يعلن عنها فى وسائل الإعلام :

ما تم إنجازه من اعمال خلال شهرين من تشكيل اللجنة :

(أ) دعوة صفوة من الباحثين والعلماء فى مجالات علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومقررى لجان التحديات بالرابطة إلى ندوة على مدى يوم كامل فى ١٩٩٧/١١/١١ ، تمت خلالها مناقشة ورقتى العمل السابق تقديمهما وخرجت الندوة بتوصيات محددة وهى على النحو الآتى :

أولاً : الأهمية القصوى لدراسة أساليب الحفاظ على ذاتية الشخصية الإسلامية بأخلاقياتها وقيمها وسلوكياتها الصحيحة البعيدة عن التعصب أو التطرف أو التحيز أو الصراعات العرقية أو اللونية أو القيمية أو الدينية ... الخ ، ومواجهة موجات العولمة التى تستند إلى ما هو سائد فى الغرب ، الآمر الذى يهدد التميز فى الشخصية الإسلامية ويهدم الفروق فى الشخصيات الوطنية والقومية ، ويلغى البعد التاريخى للشخصية المسلمة والوطنية . وهذا يلقى مسئولية كبيرة على أجهزة التنشئة الاجتماعية اعتبارا من الأسرة والحضانة إلى الجامعة ، وأجهزة الثقافة والإعلام والترفيه وعلى المؤسسات الدينية ... الخ .

ثانياً : أهمية دراسة أساليب الغزو الفكرى والثقافى المخطط لاختراق ثقافة وفكر الإنسان من مواطنى المجتمعات الإسلامية ، سواء من خلال العوامل الخارجية مثل القنوات الفضائية أو الإذاعات أو الكتب أو الصحف أو المجلات أو الجمعيات غير الحكومية ذات الطابع الدولى ، أو عن طريق مراكز البحوث الأجنبية التى تمول بحوثا معينة تفيد جهات أجنبية ، أو من خلال عوامل داخلية مثل بعض البرامج والمسلسلات والتوجيهات التى تعرض من خلال قنوات التليفزيون وبرامج الإذاعة الوطنية فى الدول الإسلامية . ويتصل بهذه النقطة كيفية تحصين أبناء المجتمعات الإسلامية ، وتحصين التنظيمات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تلك المجتمعات فى مواجهة كافة محاولات الاختراق الخارجى ثقافيا وفكريا. ونركز هنا على أهمية العناية بتجنب الاختراق فى برامج الأطفال وأهمية العناية بها وفحص ما بها من مضامين فكرية وقيمية وتربوية .

ثالثاً : تكليف متخصصين على مستوى عال لتحديد أبرز التحديات التى تواجه الأسرة فى المجتمعات الإسلامية وأهم السبل العملية والعلمية لمواجهتها ، مثل ضعف إمكانات الشباب وعزوفهم عن الزواج ، وسوء اختيار الطرف الأخر ، ومشكلات الطفولة ، وما يتصل بها من دراسة احتياجات الطفولة وتوعية الأباء بأسس التربية الصحيحة ومواجهة انشغال الوالدين بالعمل فى الخارج عن أداء هذه المهمة الرئيسية ... ويتصل أيضا بمشكلات الطفولة دراسة مدى توافر الحضانات الكافية، ومدى توافر الإمكانات المادية والبشرية فيها . ويتصل أيضا بالتحديات الأسرية ضعف ميزانية الأسرة وإشكالية استيعاب الأطفال فى المدارس الابتدائية ، وإشكالية عمالة الأطفال وما يتصل بها من قوانين قابلة للتطبيق ... الخ .

رابعـــاً : الاهتمام بدراسة التحديات التى تواجه المرأة فى المجتمعات الإسلامية ، سواء التحديات المخططة خارجياً لهدم الأسرة من خلال ادعاءات تحرير وتحديث دور المرأة ، أو التحديات الداخلية متمثله فى انخفاض وعى المرأة وانتشار الأمية الهجائية والدينية والثقافية بنسب كبيرة فى تلك المجتمعات ، ومتمثلة فى ما تواجهه المرأة من صراعات فى الأدوار والأجيال والقيم والعمل ويتصل بهذه النقطة دراسات مشكلات الطلاق والتفكك الأسرى والصراعات الأسرية ... الخ وحقوق المرأة وواجباتها فى الأسرة والعمل والمجتمع ... الخ .

خامساً : التركيز على دراسة التحديات التى تواجه الشباب ، والوصول إلى الأساليب العلمية والعملية لمواجهتها ، ومنها مشكلات القدوة لدى المراهقين وانتشار بطالة الخريجين من المراحل المتوسطة أو الجامعية ، وعدم توظيف طاقات الشباب الهائلة أو تخطيط استثمار هذه الطاقات فى خدمة تنمية مجتمعهم . ويتصل بالتحديات قصور الوعى الدينى لدى الشباب أو ما يمكن أن نطلق عليه الأمية الدينية ، مما يجعلهم يقعون أسرى أدعياء الدين من متعصبين ومتطرفين وإرهابيين ، وإلى تبنى الأفكار المنحرفة والغريبة والمضللة . ويتصل بالتحديات مدى توافر مؤسسات كافية لممارسة حقوق الشباب فى العمل والترفيه الموجه ، وفى ثقافة موجهة من خلال مؤسسات تدار بأسلوب علمى . ومن التحديات أيضاً انخفاض دخول الشباب بشكل يقصر عن تكوين أسرة ، وعن الدخول فى مشروعات صغيرة . أضف إلى هذا المعوقات البيروقراطية التى تواجهها الشباب عند دخولهم فى مجال المشروعات الإنتاجية أو الخدمية أو السياحية الصغيرة ويتصل بالتحديات ما يواجهه الشباب من محاولات تغريب سواء خارجية أو داخلية .

سادساً : الاهتمام بالفهم العلمى للتحديات السكانية ذات الأبعاد الثلاث وهى :

(أ) توزيع السكان على مساحة المجتمع .

(ب) خصائص السكان الاجتماعية والمهنية والصحية والطبيعية ... الخ .

(جـ) معدلات الزيادة الطبيعية للسكان .

وهنا يجب التركيز على مشكلات الانفجار السكانى أو التخلخل والكثافة السكانية ، وعلى نوعية السكان فى خدمة مختلف برامج التنمية وصنع التقدم لمجتمعاتهم. وفى هذا مواجهة لمشكلات السكان والتنمية معاً .

سابعاً : التركيز على المشكلات التى تتصل بالإسكان ومواجهة العشوائيات التى بدأت تشكل ظاهرة فى العديد من المجتمعات الإسلامية . وهذه الظاهرة لها علاقة وثيقة بالعديد من التحديات والمشكلات التى تعانى منها تلك المجتمعات مثل سوء التخطيط العمرانى أو انعدامه ، والضغط على المرافق ، والمناطق المتخلفة فى المدن Slums والجريمة الفردية والمنظمة والإدمان والتطرف . كذلك يتصل بهذه المشكلة قضية الهجرات العشوائية من الريف إلى الحضر .

ثامناً : التركيز على تنمية المجتمعات الفردية أو الريفية حتى تستعيد دورها الإنتاجى ولجذب السكانى بعد أن تحول بعضها إلى مجتمعات استهلاكية قل فيها الدور الإنتاجى للأسر، وبعد أن أصبحت مناطق طرد سكانى بكل ما يمثله هذا من مشكلات اقتصادية وحضرية واجتماعية وثقافية ... الخ . وهذا يتطلب التنمية الشمولية المستمرة للريف اقتصاديا وبشريا واجتماعيا وصحيا وتقنياً ... الخ .

تاسعاً : الاهتمام بقضية ميكنة الزراعة ونقل التقنية الأجنبية المناسبة للبيئات المحلية ، واستيعابها وتوطينها والتجديد فيها، سواء فى مجالات الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو الترفيه أو التجارة أو المواصلات أو الاتصالات ... الخ ، بما يحقق النقلة الحضارية المخططة للمجتمعات الإسلامية إلى القرن الواحد والعشرين .

عاشراً : التركيز على التنمية الصحراوية حيث أن أغلب الدول المسلمة تنتشر فيها صحراوات شاسعة ، يمكن استثمارها من خلال توظيف الموارد المتاحة بشكل مخطط ، ومن خلال توطين البدو ومواجهة مشكلات المياه والتصحر ونقص الخبرات ونقل التكنولوجيا .

حادى عشر : مواجهة الجرائم الوافدة على ثقافة الإسلام وعلى الثقافات الوطنية ذات العمق التاريخى فى الدول المسلمة مثل جرائم التطرف والإرهاب والتعصب والاغتصاب . وهى كلها تقع تحت مسمى الحرابة ، والإفساد فى الأرض التى يحاربها الإسلام حرباً لا هوادة فيها. هذه الجرائم الوافدة بفعل تخطيط أجنبى متعاون مع عناصر داخلية عميلة تمثل خطورة كبرى على أمن الدول الإسلامية ، وعلى برامج التنمية داخلها، وعلى صورة الإسلام فى العالم .

ثانى عشر : البحث عن أبرز أسباب تراجع دور المؤسسات غير الحكومية فى بعض الدول الإسلامية ، والعمل على تنمية دور العمل الأهلى فى كل المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والتربوية والصحية ... تحقيقا لمزيد من التنمية المتكاملة من خلال آلية المشاركة الشعبية الديمقراطية فى اتخاذ القرار ، والتخطيط والتنمية . ويتضح الأهمية الكبرى لهذه المؤسسات فى ضوء عجز الحكومات عن القيام بمختلف برامج التنمية التى يتطلبها المجتمع ، وفشل التجارب التى اعتمدت على الحكومة مصدراً للتنمية . ويجب هنا تنمية تقليد إسلامى مهم وهو التبرع للوقف الخيرى والصدقات الجارية ويعد هذا مدخل مهم للتنمية وقد يغنينا عن الاقتراض من الصناديق العالمية للإقراض ويخلصنا بالتالى من أزمة الديون وفوائدها .

ثالث عشر : إقرار ورقتى العمل المقدمتين من مقرر لجنة التحديات الاجتماعية واعتبارها ورقة مدروسة بعناية تضمنت غالبية التحديات الكبرى الواقعية المطلوب دراستها ومواجهتها حتى تتمكن المجتمعات الإسلامية من الانطلاق لتحقيق رسالتها فى الأمن والتنمية والتقدم والرعاية الاجتماعية لأبنائها بما يتفق مع مقتضيات العصر . ودمجها فى ورقة واحدة .

رابع عشر : تم تحديد الموضوعات الآتية للكتابة العلمية فيها :

١ - الحفاظ على الهوية الإسلامية لدى المسلم والمجتمع الإسلامى فى عصر العولمة والغزو الفكرى والتحولات العالمية المادية المعاصرة .

٢ - أبرز التحديات التى تجابه الأسرة المسلمة وأساليب مواجهتها .

٣ - أزمة الشباب فى المجتمعات الإسلامية وأساليب مواجهتها .

٤ - كيفية الحفاظ على هوية المرأة المسلمة ودورها فى تنمية مجتمعها فى ظل الدعاوى والمؤتمرات العالمية المعاصرة الداعية لما يطلق عليه تحرير المرأة .

٥ - رعاية الطفولة كركيزة لبناء المجتمع المسلم القوى .

٦ - التحديات السكانية التى تواجه المجتمعات الإسلامية وأساليب مواجهتها .

٧ - مرتكزات التنمية الريفية والصحراوية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

٨ - العمل الأهلى وأساليب تنميته لأداء دوره فى تنمية المجتمعات الإسلامية ومواجهة التحديات المعوقة للتنمية فيها .

٩ - الجرائم الوافدة (العنف - الأرهاب - التطرف) كتحدى حضارى للمجتمعات الإسلامية (العوامل وأساليب المواجهة) .

١٠ - التحديات التى تواجه الأقليات المسلمة فى العالم (العوامل وأساليب المواجهة) .

وسوف يطلب إلى الباحثين الاقتصاد على الكتابة فى بعض الموضوعات والقضايا المهمة نظراً لأن التحديات الاجتماعية متعددة ومتداخلة مع مختلف التحديات الأخرى الاقتصادية والسياسية والعلمية والتقنية والتربوية والحضارية ... الخ . ولعل أبرز هذه الموضوعات ستدور حول محاور أربع وهى :

أولاً : شباب العالم الإسلامى فى عصر العولمة الاقتصادية ومحاولة فرض نوع من العولمة الثقافية ، وكيفية الحفاظ على ثوابت الأمة وغرسها وحمايتها لدى الشباب فى مواجهة كل محاولات الطمس أو التشويه أو التشكيك ، وكيفية تقديم نماذج طيبة عقديا وأخلاقية وقيمياً وسلوكيا أمام الشباب ، يمكنهم الاقتداء بها . ومن المعلوم الأهمية الكبرى للوعظ والإرشاد والتوجيه ، لكن الشباب بحاجة إلى القدوة وإلى مشروع حضارى يرتبطون به ، وإلى إشباع تطلعاتهم وأشواقهم الروحية والعاطفية والعقلية . ولعل غياب هذا المشروع ، وانتشار الأمية الثقافية والفكرية والروحية لدى غالبية شباب العالم الإسلامى ، بما فى ذلك الحاصلين على شهادات جامعية ، هو السبب الرئيسى فيما نشاهده من أنشطة شبابية عبثية منحرفة ، وهى السبب الرئيسى فى الانقلاب الأخلاقى والسلوكى. ولا شك أن هذا التركيز سيتطرق لعدد كبير من العوامل والعمليات المهمة كالتنشئة الأسرية ، ودور الوالدين فى توجيه وتربية ورقابة الأبناء ، ودور مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء التلقائية أو المخططة . كذلك فإنه يتطرق إلى مدى توافر المشروع الحضارى الذى ينطلق من ثوابت الأمة ، ومن معيارية تكون بمثابة البوصلة توضح أمام الشباب ما الذى يجب الحفاظ عليه وما الذى يجب تركه وتجاوزه ، كما توضح لهم طبيعة الموقف الذى يجب اتخاذه من الآخر الشعوب والمجتمعات والجماعات والنظم والثقافات والأديان الأخرى ... الخ وذلك من خلال عملية التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستثمرة فى عصر تلاشى الحدود بين المجتمعات عن طريق الشركات متعددة الجنسيات وتنامى البحث العلمى والتطبيقات التقنية ، وحرية التجارة العالمية ، وانفتاح الأسواق ونمو السماوات المفتوحة (القنوات الفضائية) والثورة الهائلة فى المواصلات والاتصالات ... الخ . هذا كله يطرح استراتيجية على مستوى المجتمعات والأمة المسلمة ، وهو مدى توافر حد أدنى من الرؤية الاستراتيجية أو المشروع الحضارى واضح المعالم لدى المجتمع والدولة بكل عناصرها ، لدى السلطة ، ولدى الصفوات أو النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية .. ، ولدى مختلف طبقات المجتمع وجماعاته وشرائحه ومؤسساته غير الحكومية كالجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب والنوادى .. الخ .

ثانياً : تنمية المرأة المسلمة وإبراز التاريخ الحقيقى لتحرير المرأة واحترامها والحفاظ على حقوقها وهويتها وكرامتها ، وهو تاريخ التشريع الإسلامى ، مع رصد مختلف

المحاولات الغربية والدولية من خلال المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية والدعم المالى للهيئات الوطنية تزييف الوعى وقلب الأمور وتجريد المرأة المسلمة من هويتها تحت مسميات زائفة مثل تحرير المرأة وتحديث حياتها والتربية الإنجابية أو السكانية ..الخ.

ونسجل فى هذا الصدد الموقف الممتاز الذى وقفته مصر حكومة وأزهراً ، ووقفته بعض الدول الإسلامية ، فى مواجهة توجيهات مؤتمر السكان فى مصر ١٩٩٤ ، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن ، ومؤتمر المرأة فى بكين وهذا يتطلب رصد لواقع المرأة المسلمة فى المجتمعات الإسلامية ومدى اقترابها أو ابتعادها من المعيارية الدينية ، ورصد واقع المرأة فى الغرب ومدى ما حققته من إيجابيات وسلبيات عن طريق ما أطلق عليه التحديث والتطوير والعنصرية . ويرتبط بمناقشة قضية المرأة ، مناقشة قضية الأسرة والأحوال الشخصية وحقوق الأطفال وإشباع احتياجاتهم الأساسية .. الخ .

ثالثاً: أهمية تحقيق المشاركة الشعبية بكل مستوياتها الفكرية والثقافية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة ... الخ . وكيفية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع وتربيتهم على آداب الحوار وأدب المعارضة وآلياتها المشروعة ، وكيفية ممارسة النقد البناء، وممارسة القيادة الرشيدة ، والتبعية المستنيرة واحترام رأى الأغلبية والخضوع له ، واحترام حرية الآخرين والرأى الأخر ، وكيفية استثمار الطاقة فيما يعود بالخير على النفس والأسرة والمجتمع ، وكيفية ممارسة المساءلة للآخرين المسئولين فى إطار القانون والضوابط المتفق عليها ، وكيفية الوصول إلى قرار جماعى واحترامه وتطبيقه .. الخ . كل هذا يعنى تنمية وتعظيم التنمية السياسية من خلال نشر ثقافة الديمقراطية بين الجماهير . كل هذا يثير أهمية المؤسسات غير الحكومية . وهذا يتطلب رصدا واقعياً لمدى تحقيق هذه المؤسسات لأدوارها فى الحفاظ على الهوية الثقافية ودعم الانتماء الوطنى والتنمية النوعية للمجتمعات المحلية ، وتوظيف التمويل الداخلى والخارجى فى خدمة هذه الأهداف وفى مقدمتها خلق المواطنة المسئولة والمواطن المشارك فى قضايا مجتمعه ، المساهم فى مواجهتها بإيجابية . وهذا يتطلب الوعى بعدة قضايا وفى مقدمتها أهمية ممارسة السلوك الانتخابى بكفاءة ، وأهمية احترام مبدأ تداول السلطة ، وأهمية تجاوز الآثار والعوامل السلبية المرتبطة بالتمويل الأجنبى ، ومنها العولمة الثقافية والتغريب الاجتماعى والحصول على معلومات ، وقد يكون من بينها وهذا هو الأخطر هدم الشباب وتغريب المرأة وتغيير أنماط التربية الأسرية والمؤسسية .

رابعاً: أهم أبعاد التنمية الثقافية وارتباطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فإذا كانت الأمم المتحدة قد أكدت على أهمية البعد الثقافى للتنمية وحددت الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٧ ليكون (العقد العالمى للتنمية الثقافية) ، فقد تم طرح عدة تساؤلات مهمة يجب

الاسترشاد بها فى العالم الإسلامى ، منها هل هناك عوامل ثقافية مؤثرة فى التنمية ؟ ، وما هى العلاقة بين الثقافة وأنماط التنمية فى أوربا ، وآسيا ، والشرق الأوسط ، والعالم العربى ، وهل هناك مورثات ثقافية تعيق مسيرة التنمية الشاملة ؟ وما اثر هذه المورثات فى انطلاق حركة التنمية فى بعض الدول مثل اليابان والصين والنمور الآسيوية ، وفى تعويق هذه الحركة فى بعض الدول الأفريقية ، وهل التنوع البشرى (العرقى والثقافى والدينى والاجتماعى والاقتصادى .. الخ) هو الذى يدعم التنمية أم أن الصراع الثقافى والحضارى هو من الأمور الحتمية من أجل النمو والتقدم ، وقد جاء فى تقرير لجنة التنمية الثقافية فى الأمم المتحدة برئاسة ديكويلار الذى بدأ سنة ١٩٩٣ وانتهت فى ١٩٩٦ تحت عنوان (التنوع البشرى الخلاق) (*) ، OUR Creative Diversity ، وتم مناقشته فى مؤتمر نظمته اليونسكو برئاسة فريدريكو ماير (مدير عام منظمة اليونسكو) بالتعاون مع حكومة السويدية فى نهاية مارس وأول أبريل الحالى ١٩٩٨ . وقد جاء فى هذا التقرير بعض المبادئ الذى تفيد فى دراسة المعوقات والمدعمات الثقافية للتنمية الاقتصادية فى العالم الإسلامى، ومن بينها :

أولاً : أن التنمية لا تعنى مجرد الحصول على المزيد والسلع والخدمات ، ولكنها تعنى اختيار أسلوب للحياة ، والتنمية الاقتصادية إذا انفصلت عن سياقها الإنسانى والثقافى تصبح كائناً بلا روح .

ثانياً : أن الحكومات لا تحدد ثقافة الشعوب ، إن كان يمكنها أن توجهها نحو الأفضل أو العكس ، وهذا يعنى التأثير على مسيرة التنمية .

ثالثاً : الحرية الثقافية هى فى جوهرها حرية جماعية وليس حرية فردية ، فهى تعد حق جماعة من الناس أن تتخذ ما تراه من أساليب للحياة ، والحرية الثقافية هى الضمان الرئيسى لكل الحريات الأخرى .

رابعاً : عالمنا اليوم يسكنه أكثر من عشرة آلاف جماعة متميزة ، يعيش فى حوالى مائتى دولة . ولهذا يجب التأكيد على حقوق الجماعات الثقافية المختلفة ، ومنع هيمنة

★ - قام المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة المصرية بترجمة هذا التقرير وقدم له جابر عصفور ، وقد أكد فى هذا التقديم أن التنوع البشرى الخلاق هو مبدأ الفعل الابتكارى فى الثقافة ، وهو الذى يؤكد أهمية مفاهيم الحرية والتسامح وحق الاختلاف واحترام المغايرة ، وأكد أنه بعد فترة زمنية سيعيش أغلب سكان العالم فى مدن لها خصائص مشتركة ، وهذا يتطلب ضرورة إسهام كل دول العالم فى تأجيل نوع جديد من الأخلاق العالمية التى تقوم على التفاعل لا الصراع ، وعلى الحوار بين أطراف متكاملة .

إحدى الطوائف أو المذاهب أو الأعراق على غيرها ، ويجب تأكيد الامتزاج الثقافى بين مختلف الجماعات الثقافية داخل الأمة ، ودعم الإحساس بالأمة بوصفها مجتمعا مدنيا يجمع بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراق والثقافات الفرعية .

خامساً : يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية ، وربط الثقافة بالتنمية ، وتشجيع الأنشطة المتعددة للثقافات ، فالتنوع يمكن أن يكون مصدراً للإبداع .

سادساً : ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية . فالمشكلات الكبرى فى العالم كالفقر والبطالة والجوع والجهل والمرض والتحجر والانعزال هى أثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهية والحقد والانعزال والتحجر الثقافى .

سابعاً : كل هذا يعنى أهمية التفاعل الثقافى سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ، وأهمية قبول الآخر والدخول معه فى حوار يعود بالنفع على الجميع وهذه دعوة للتعايش السلمى والسلام الاجتماعى ، والبحث عن أرضية مشتركة يعيش عليها الجميع فى مودة ومحبة ، وهكذا يتحقق الحوار بدلا من الصراع .

هذه الأفكار المطروحة فى تقرير الأمم المتحدة حول التنوع البشرى الخلاق يحتاج إلى مناقشة نقدية فى ضوء حقائق ديننا الإسلامى ، ويمكن الاستفادة منه فى رصد المعوقات الثقافية للتنمية فى عالمنا الإسلامى ، وكيفية دعم الجوانب الإيجابية لثقافة شعوبنا الإسلامية ، وتوظيفها فى خدمة التنمية والتقدم .

هذه هى أبرز المحاور التى تحاول اللجنة اجتذاب الخبراء للكتابة حولها وطرح جوانب الإشكالية والتحديات فيها والأساليب العلمية والعملية لمواجهتها .

(جـ) تم إعداد وتقديم بحث من مقرر اللجنة الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطى بعنوان المجتمع الإسلامى والبث المباشر . وهو يعالج أثر هذا البث فى عصر العولمه على القيم المعايير لدى أبناء المجتمعات الإسلامية ، وقد تقدم إلى المؤتمر الذى عقدته رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة .